الأمم المتحدة S/2011/181

مجلس الأمن

Distr.: General
25 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أصدرت حكومة إثيوبيا، في الأسابيع القليلة الماضية، سلسلة من البيانات العدوانية المتهورة صرّحت فيها بأنها تنوي القيام بـ ''عمل عسكري'' لـ ''إسقاط النظام في إريتريا''. وأعلن رئيس وزراء إثيوبيا، في مقابلات بثتها وسائط الإعلام الإثيوبية على حلقات، أن حكومته ستكثّف ''مساعيها الدبلوماسية والعسكرية لإسقاط النظام في إريتريا''. وفي ١٩ آذار/مارس، خاطب رئيس وزراء إثيوبيا كلية قيادة وأركان قوات الدفاع الإثيوبية وكشف أنه سيزيد النفقات العسكرية للتصدي لتهديدات العدو، في إشارة واضحة إلى إريتريا. وما فتئت وزارة خارجية إثيوبيا تقرع طبول الحرب هي الأخرى، إذ تدعو صراحة إلى القيام بعمل عسكري ضد إريتريا، وتقوم بحملة لكسب التأييد في نيويورك وأماكن أخرى.

وبغض النظر عن دوافع إثيوبيا وراء هذا التهديد و/أو قدرتها على تنفيذه، أود أن أوجه انتباهكم إلى النقاط الهامة التالية:

١ - إن التهديد الصريح باللجوء إلى القوة ضد إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يدينه مجلس الأمن بشدة.

٢ - ما زالت إثيوبيا تحتل مدينة بادمي وأراض أخرى تابعة للسيادة الإريترية في انتهاك لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. وتشكّل كذلك هذه الأعمال الشنيعة التي تقوم بها إثيوبيا انتهاكا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق المتعلقة بالحل السلمي للنزاعات، لأنها مخالفة لما ينص عليه اتفاق الجزائر للسلام والقرار النهائي والملزم الصادر عن لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. ولذلك، لا يمكن لإثيوبيا أن ''تلعب دور الضحية'' وتتذرع

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالمادة ٥١ من الميثاق لـ ''ممارسة حقها في الدفاع عن النفس'' ضد البلد الذي ارتكبت في حقه عملا عدوانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٣ - علاوة على ذلك، ما فتئت إثيوبيا تتّبع دون هوادة، خلال السنوات العشر الأخيرة، سياسة نشطة للأعمال التخريبية والعدوانية ضد إريتريا تحت عنوان ''تغيير النظام''. وفي هذا الصدد، فإن التهديد الصريح الذي صدر مؤخرا عن رئيس وزراء إثيوبيا، والاعتراف علنا، بكل وقاحة، وهو أمر قد تكرر لمرات لا تحصى، بدعم حكومته لـ ''الجماعات المسلحة الإريترية''، وهو ما لا ينطوي في حد ذاته على أي جديد، ولكنه يؤكد طغيان النزعة العدوانية ومحاولات زعزعة الاستقرار الإقليمي، بدون مبرر، على سياسات الحكومة الإثيوبية. ولم تكن إريتريا في السابق ترى أنه من المناسب تقديم شكاوى إلى مجلس الأمن بشأن الأعمال التخريبية والإرهابية المتعددة، لأنها اختارت توجيه انتباه مجلس الأمن بالكامل إلى القضية الأهم المتمثلة في احتلال إثيوبيا لأراض تابعة للسيادة الإريترية. لكن هذه الأعمال موثقة توثيقا جيدا، وستقدَّم هذه الوثائق في الوقت المناسب.

٤ - وكما تذكرون، فإن مجلس الأمن قام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دون مبرر، بفرض عدد من الجزاءات على إريتريا، شملت حظرا على الأسلحة. وكما شدّدت على ذلك حينئذ إريتريا (S/2009/658)، فإن تلك التدابير غير المبررة وغير المتوازنة، وبخاصة الحظر المفروض على توريد الأسلحة بشكل غير متوازن، قد تترتب عليها عواقب وخيمة تهدد السلام والاستقرار الإقليميين، إذ من المحتمل أن تشجّع إثيوبيا على التفكير في القيام بمزيد من الأعمال العدائية والتخريبية المتهورة ضد إريتريا. وإذا كان التهديد الحالي باللجوء إلى القوة ينذر بتحقق هذا الاحتمال، فإن اللوم والمسؤولية عما قد تؤول إليه الأوضاع في منطقتنا سيقعان على عاتق مجلس الأمن.

٥ - خلافا لتأكيدات رئيس وزراء إثيوبيا وغيره من المسؤولين الإثيوبيين في البيانات التي أدلوا بها مؤخرا، فإن إريتريا لا تتبنى سياسة تهدف إلى زعزعة استقرار إثيوبيا أو أي دولة أخرى من دول الجوار. فقد صرحت إريتريا، مرارا وتكرارا، أنها مستعدة للتطبيع الكامل حالما تقبل إثيوبيا بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية وتنسحب من الأراضي التابعة للسيادة الإريترية. وبالتالي فإن حملة الحرب الإثيوبية ضد إريتريا واستعدادها المزعوم للقيام بـ ''عمل عسكري'' ليست أمرا ناتجا عن سوء سلوك من جانب إريتريا. بل على العكس من ذلك، فهو يعكس الأجندة الإقليمية الطاغية لإثيوبيا. وقد يكون التوقيت الفعلي لذلك مرتبطا أيضا برغبة النظام في تحويل أنظار الشعب الإثيوبي والمجتمع الدولي عن الأزمة السياسية الداخلية الخفية التي تحدق بالبلد.

٦ - وإذ أشدّد على أهمية التسوية السلمية للتراعات بين الدول وضرورة الالتزام بسيادة القانون، أود أن أكرّر دعوة إريتريا مجلس الأمن إلى دعم قرارات تعليم الحدود الصادرة عن لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا - كما هو ملزم بذلك فعلا وفقا لأحكام اتفاق الجزائر وميثاق الأمم المتحدة - وكفالة الانسحاب السريع لإثيوبيا من الأراضي التابعة للسيادة الإريترية. وأحثّ أيضا أعضاء مجلس الأمن على التصدي بسرعة للتهديد الإثيوبي المتهور باستخدام القوة ضد إريتريا، وذلك بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وممارسات مجلس الأمن في الحالات المماثلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) آرايا **ديستا**
السفير والممثل الدائم